

ثبتت في نوع ثبتت في سائر الا انواع فالوجه ان التفتحة  
 التفصيل ياتي في الكفاية ايضا وياتي هذا في الجهل  
 بنحو اللبس والجماع اه ومكة وجب التدبير على الكفة بكم  
 الراد انزع الكفة بالغيب عقب نزول الاكراه كما قال ابن  
 الجال وفي الامداد والنهاية ولو لطحى غيره بطيب فالغيب  
 على الملتح وكذا عليه ان تولى في ازالته اه وجب التدبير  
 على من طيب حتى ياتي وميت بنحو كقولهم كما على الولى  
 وغيره ان فعل بنحو صبي محظوم كطيب او غيره  
 يجب على محرم احتياج للتدبير وبالطبيب وان جاز له  
 ينقل طبيب احرام بعده وقد ثبتت عينه من بدن  
 او ثوب الى محلة الا اول او غيره او اخذها مع الثوب  
 السابقة لا بسبب انتقاله بوا سطة نحو حرمة او  
 عرف وجب ايضا بسبب لبس ثاب لنثوب طبيب  
 لاحرام وبقى الطبيب بان تزعمه ثم لبسه وجب ايضا  
 بسبب من طيب ولو لم يلبس منه كان داسه بنعله و  
 قد علم الماسى عبق اي لرق عينه او عبق  
 بغير علمه فعلم وتواني في قلعه الا ان سبه وقد علم  
 عبق ربحه فخطا باه علم به وظن انه ياسبى ليعتق  
 به عينه فكان رطبيا وعبقت به فدفعه فور فلا  
 فدية او وضعه امامه فعيق الزبح وحده فلا يرضى  
 الا ان كان من محرم فميت عبق به عين الزبح بان  
 وصل اليه دخانه او خاراه ضرر ان لم يرضوا ان لم يرضوا  
 به عينه لم يرضوا ان احتوى وكره تصدائهم ولو

عند

عند الكعبة والثوب وانما المبحران عقت به العين  
 والا فلا وجب ايضا بسبب نوم وجلوسى او جوف  
 بنحو او مكان مظلم بغير الرابحين وقد عقت بيده  
 او ملبوسه بعض عين الطبيب والا بان كان ثم حائل غيره  
 وان رقب فلا فدية لكنه يكره والحل ايضا بسبب تولى  
 من قادر في دفع ما على عليه من الطبيب بربح او غيره او  
 بتطيب غيره له بغير اذنه وقد رتب على الدفوع لتقصير  
 الخلاق والواستعمال لغيره فلا فدية بالتأخير ولا  
 كراهية وان التمس بنفسه وان لم يمس الكفاية وان طال  
 من منهاق ممكنه الازالة من غير ممانسة كما في الحاشية  
 لان تصد الازالة ومن ثم جاز له نزع الثوب من  
 لاسه ولم يكره منه شقة والا في ان يامر جلالا بزياله  
 ان بقى الثوب به والاحرام اما اذا لم يتمكن من ذلك  
 كمن لم يجد من يرضى باجزة مثلا ويرضى بها ولم  
 تفضل بها يعتمر في العطرة فلا فدية ولا ياتر المتنع  
 قاله ابن علان ولو توقفت ازالته على الماء لم يحد  
 الا ما يلقى لظهوره فان كان مستعملا بغيره لا التمس  
 قدم ثم يجمع ما ووه ويغسل به الطبيب وان لم يلف  
 قدمها سوا عصى بالتطيب امره ولا يتيهم بغير  
 ان لم يعصى به وكان في غسله فورا ذهبا او نقص  
 مالته الا بالتر احمى فالاقرب اعتقاد التراجى قاله  
 والخبر ويقدم غسل الفمانسة على الازالة وكذا قد بسبب  
 حمل الطبيب لسلك نحو كيمس او غيره شدت  
 عليه او بقاروة مصممة الراسى ولا بسبب حمل